التكيف مع التغيرات المناخية :

المخاطر والفرص لاقتصاد ايرلندا

Authors: Karen Deignan, Aideen O'Hora, Orlaith Delargy,
Laura Heuston and Conor Morrow

Report No.402

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

التكيف مع المناخ وأجندة استدامة الشركات

شهدت الاستدامة - وهي ضرورة الموازنة بين المعطيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية - تقدمًا سريعًا في أجندة الأعمال في السنوات الأخيرة . لم تعد مجرد أمرا "مُستحسنا" بل أصبحت تُمثل خطرًا وجوديًا ، وبالتالي تُعد ضرورة تجارية لأي شركة تسعى إلى البقاء والازدهار على المدى الطويل . يطالب المستثمرون والمقرضون والعملاء والزبائن والموظفون بمعايير أعلى وشفافية أكبر، بينما يُسرّع صانعو السياسات على المستوى العالمي ، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ، والمستوى الوطني ، وتيرة التغيير التشريعي لدعم العمل . **تُشكل أزمة المناخ والتحديات البيئية الأخرى جوهر اهتمامات القطاع الخاص بالاستدامة** ، وقد شهد مستوى طموح الشركات قفزة نوعية في الآونة الأخيرة ، حيث حددت الشركات أهدافًا لا تقتصر على "صفر كربون" فحسب ، بل تشمل أيضًا "خالية من الكربون" ، و"دائرية بنسبة ١٠٠٪" ، و"إيجابية للغابات" .

تركز هذه الإجراءات بشكل كبير على التخفيف من آثار تغير المناخ ، أي الجهود المبذولة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو منعها . في الواقع ، يؤثر تغير المناخ بالفعل على الشركات بطرق مختلفة ، وسيزداد حجم هذا التأثير في العقود المقبلة مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2021) . هناك العديد من الآثار المادية ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والتي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النظام المناخي العالمي ، وتكلف أرواحًا وأموالًا بالفعل (المفوضية الأوروبية، 2021أ) . علاوة على ذلك ، مع بذل الجهود للحد من الانبعاثات ، يؤدي ذلك إلى ظهور ما يسمى **بمخاطر التحول** . وهي مخاطر تتعلق بتغيير السياسات والتشريعات ، وتغيرات الأسواق ، وغيرها من التحولات الناجمة عن الجهود العالمية والوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ .

ستكون هناك أيضًا فرص للشركات للاستجابة لمخاطر التحول ، على سبيل المثال من خلال تلبية الحاجة إلى منتجات وخدمات جديدة ، وتكييف نماذج الأعمال لتلبية تغيرات معنويات المستهلكين ، ومعالجة الاضطرابات التكنولوجية واللوائح والتشريعات الجديدة . هذه التكاليف والفرص المحتملة المتعلقة بتغير المناخ لا مفر منها بالفعل ، مما يعني **أن التكيف مع تغير المناخ أمر "ضروري" للشركات ، بالتزامن مع التخفيف من آثار تغير المناخ** . تُعرّف الوكالة الأوروبية للبيئة **التكيف مع المناخ** بأنه : توقع الآثار السلبية لتغير المناخ واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أو تقليل الأضرار التي يمكن أن تُسببها ، أو الافادة من الفرص التي قد تنشأ . (الوكالة الأوروبية للبيئة، 2021أ) بالنسبة للقطاع الخاص ، تتطلب أزمة المناخ اضطرابًا في العمل كالمعتاد . تُفعّل الأزمة موجة من الابتكار وتخلق فرصًا سوقية جديدة للشركات المستعدة للافادة . الشركات التي تدرك المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ ذات الصلة بقطاعها ، والتي تُكيّف استراتيجيتها التجارية للاستجابة لتلك التأثيرات ، ستكون في وضع أفضل لاكتساب ميزة تنافسية والبقاء في عالمنا المتغير .

اقتصاديات التكيف مع المناخ

لا يُعد التكيف مع المناخ ضرورة بيئية ومجتمعية فحسب ، **بل هو أيضًا ضرورة اقتصادية عالمية** . فقد بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية المُبلغ عنها الناجمة عن تقلبات الطقس والظواهر المناخية المتطرفة الأخرى في أوروبا خلال الفترة 1980-2019 أكثر من 446 مليار يورو (الوكالة الأوروبية للبيئة ، 2021أ) ، بمتوسط يزيد عن 12 مليار يورو سنويًا (المفوضية الأوروبية، 2021أ) . تشير التقديرات المحافظة ذات الحد الأدنى إلى أن تعريض اقتصاد الاتحاد الأوروبي الحالي لارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 3 درجات مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة سيؤدي إلى خسارة سنوية لا تقل عن 170 مليار يورو ، أو 1.36% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2021أ) .

في عام 2019 ، وجدت دراسة أجراها المركز العالمي للتكيف أنه بدون التكيف ، قد يؤدي تغير المناخ إلى تباطؤ نمو المحاصيل الزراعية العالمية بنسبة تصل إلى 30% بحلول عام 2050 ، وأن ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة العواصف قد تجبر مئات الملايين من سكان المدن الساحلية على ترك منازلهم . على النقيض من ذلك ، فإن استثمار 1.8 تريليون دولار أمريكي في التكيف من عام 2020 إلى عام 2030 يمكن أن يُولّد 7.1 تريليون دولار أمريكي من إجمالي الفوائد الصافية (المفوضية العالمية للتكيف، 2019) . في السياق الأيرلندي ، خلصت أبحاث أُجريت عام 2016 إلى أن آثار تغير المناخ ستكلف الاقتصاد الأيرلندي مليارات اليورو بحلول عام 2050 . وقد قُدّرت تكاليف الزراعة وحدها بما يتراوح بين مليار ومليارين يورو سنويًا ، ويمكن أن تُضيف الأضرار الناجمة عن الفيضانات مليار يورو آخر سنويًا ، بناءً على توقعات على المستوى الأوروبي .

كشف التحليل عن تكاليف إضافية كبيرة محتملة على الاقتصاد الأيرلندي ، والتي من المحتمل أن تنشأ عن ظروف مناخية أكثر سوءًا ، والتي لم تُقاس كميًا بشكل كافٍ حتى الآن ، على سبيل المثال ، اضطرابات في البنية التحتية للنقل والخدمات الأساسية الأخرى ، وانخفاض إنتاجية العمل ، والتأثيرات على الأنشطة التجارية (ماكديرموت، 2016) . تشير الأبحاث التي نشرتها الوكالة الأوروبية للبيئة إلى أن أيرلندا تكبدت خسائر بقيمة 4617 مليون يورو ، و 71 حالة وفاة ، نتيجةً لتأثيرات الظواهر الجوية المتطرفة والمتعلقة بالمناخ ، خلال الفترة 1980-2019 (الوكالة الأوروبية للبيئة ، 2021أ) . ورغم أن هذه الدراسة لا تُقدّر الخسائر المستقبلية المحتملة ، إلا أنها تُؤكد أن آثار تغير المناخ ستؤثر على اقتصاد أيرلندا . في إطار موازنة التركيز على التكلفة ، ينص الإطار الوطني الأيرلندي للتكيف (NAF) على أن التكيف "يوفر فرصة لتعديل النشاط الاقتصادي في القطاعات المعرضة للخطر ودعم التنمية المستدامةDECC) "، 2018، ص 19) وأن "التكيف الفعال يوفر فرصًا من خلال النمو الأخضر، والابتكار، وفرص العمل ، وتعزيز النظم البيئية ، بالإضافة إلى فوائد مشتركة في مجالات مثل جودة المياه والهواء(DECC، 2018، ص 24) .

سياسة التكيف مع المناخ والقطاع الخاص

في إطار اتفاقية باريس (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 2015) ، كان إدراج هدف عالمي للتكيف خطوة مهمة إلى الأمام نحو التكيف على الصعيد الدولي . ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية باريس في تعزيز الانتقال إلى المرونة المناخية والتنمية منخفضة الانبعاثات لجميع البلدان . كما هو مذكور في "الاستعداد الوطني للتكيف مع تغير المناخ : تحليل الوضع الراهن" (ديزموند ، 2018) ، فإن أيرلندا (إلى جانب الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية باريس) في بداية عملية طويلة وصعبة للانتقال إلى اقتصاد منخفض

الكربون ، وقادر على التكيف مع تغير المناخ ، ومستدام بيئيًا . ويتمثل دور الحكومة المركزية في قيادة ودعم هذه الأجندة من خلال تهيئة بيئة مواتية لدعم هذا التحول على جميع مستويات ومجالات صنع القرار . ويتمثل دور المجتمع ككل في احتضان هذه التغييرات والعمل مع الحكومة لجعل هذا التحول سلسًا قدر الإمكان . ويكمن مفتاح النجاح في القدرة على ربط وتنسيق مجالات النشاط هذه بفعالية وبطريقة عادلة وفعالة وفي الوقت المناسب. (ديزموند، ٢٠١٨، ص. ٨)

بصفتها جهةً رئيسيةً ذات مصلحة في "المجتمع" ، سيكون لقطاع الأعمال دورٌ هامٌّ في تحويل سياسة التكيف مع المناخ إلى إجراءات عملية . اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجيتها الجديدة للتكيف مع تغير المناخ (المفوضية الأوروبية ، ٢٠٢١أ) في فبراير ٢٠٢١، بناءً على الاستراتيجية السابقة لعام ٢٠١٣ والصفقة الخضراء الأوروبية . تُحدد الاستراتيجية الجديدة كيف يُمكن للاتحاد الأوروبي التكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ ، وأن يصبح قادرًا على الصمود في وجه تغير المناخ بحلول عام ٢٠٥٠. وللاستراتيجية أربعة أهداف رئيسية : (١-٣) جعل التكيف أكثر ذكاءً وسرعةً وشموليةً مما هو عليه حاليًا ، و(٤) تكثيف العمل الدولي بشأن التكيف مع تغير المناخ .

فيما يتعلق بدور قطاع الأعمال ، تُقرّ الاستراتيجية بأن "تأثيرات المناخ تُشكّل مخاطر مُزعزعة للاستقرار على الأصول والأعمال" (المفوضية الأوروبية ، 2021أ) ، وتُحوّل التركيز من التخطيط إلى تشجيع المشاركة الفعالة من جميع قطاعات المجتمع ، بما في ذلك قطاع الأعمال ، في تنفيذ الاستراتيجية . وتنص الاستراتيجية ، على وجه الخصوص ، على أنها ستدعم القطاع الخاص لتحديد المخاطر وتوجيه الاستثمار نحو إجراءات التكيف والمرونة (وتجنب سوء التكيف) . ومن خلال تقديم حلول تُساعد في تلبية الوعي المتزايد بتأثيرات المناخ (مثل التزامات الإفصاح غير المالي ، وتصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة ، واستراتيجية التمويل المستدام المُتجدد) ، ستساعد الشركات الكبيرة ، والشركات الصغيرة والمتوسطة ، والإدارات المحلية ، والشركاء الاجتماعيين ، والجمهور . كما ستساعد في تصحيح المفهوم الخاطئ بأن التكيف هو وحده تكلفة - إنه استثمار. (المفوضية الأوروبية، 2021أ، ص 4)

ترتكز الأهداف الأربعة للاستراتيجية على 14 إجراءً والخطوات الواجب اتخاذها لتحقيقها .

ستناقش المفوضية الاستراتيجية مع الدول الأعضاء في المجلس البيئي . وقد وافق المجلس على استنتاجات المجلس بشأن الاستراتيجية الجديدة في يونيو 2021 . يقدم تقرير الأدلة لتقييم مخاطر تغير المناخ في المملكة المتحدة لعام 2017 (حكومة المملكة المتحدة ، 2017) تفاصيل مهمة حول المخاطر والفرص المتاحة لقطاع الأعمال والصناعة في المملكة المتحدة . الجمهور المستهدف هو الحكومة وصانعو القرار المعنيون بالتكيف ، وليس الشركات الفردية ، مع الإشارة إلى أن الشركات قد تجد المحتوى مفيدًا . ومن المهم أيضًا إجراء أبحاث في المملكة المتحدة حول تقييم مخاطر المناخ عبر مختلف الشركات والصناعات (سورمينسكي وآخرون، 2018). تُخصص المملكة المتحدة فصلاً من برنامجها الوطني للتكيف لقطاع الأعمال والصناعة . وتتمثل رؤية القطاع الخاص في أن "تتمتع شركات المملكة المتحدة بالمرونة في مواجهة الظواهر الجوية المتطرفة ، وأن تكون مستعدة للمخاطر والفرص المستقبلية الناجمة عن تغير المناخ" (وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية، 2018، ص 6).

تُقر السياسة الوطنية الأيرلندية بأهمية مرونة القطاع الخاص في مواجهة تغير المناخ . ويُشير برنامج التكيف الوطني إلى الدور الرئيسي للحكومة في توفير بيئة مُمكّنة لضمان حصول الأفراد والشركات على المعلومات والحوافز اللازمة للاستجابة المناسبة . وينصح برنامج التكيف الوطني القطاع الخاص بـ"مراعاة آثار تغير المناخ في التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل وقرارات الاستثمار، وتحديد مخاطر تغير المناخ

وتقييمها عبر سلاسل التوريد والأصول والأنشطة" (وزارة البيئة وتغير المناخ ، 2018، ص 78) . كما توصي بأن تسعى كل وزارة وهيئة إلى التعاون مع ممثلي القطاع الخاص في قطاعها / مجالها المعني لصياغة وتطوير خطط التكيف الخاصة بها (وزارة البيئة وتغير المناخ ، 2018، ص 78) . علاوة على ذلك ، تُقرّ إطار عمل التكيف الوطني بدور قطاع التأمين في جمع ونشر البيانات المتعلقة بمخاطر الطقس والكوارث ، وتمويل تقييمات المخاطر، ودعم تصميم وتوفير خطط التأمين (وزارة البيئة وتغير المناخ ، 2018 ، ص 79) .

في أواخر عام 2019 ، نُشرت خطط التكيف القطاعية للقطاعات الاثني عشر المحددة في إطار عمل التكيف الوطني . ومع ذلك ، لا تُقدّم هذه الخطط عادةً تفسيرات مُفصّلة لكيفية قيام الشركات بتطوير وتنفيذ إجراءات التكيف . تُعد خطة التكيف القطاعية لتغير المناخ في قطاع الزراعة والغابات والمأكولات البحرية أبعد الخطط شمولاً لإشراك القطاع الخاص ، حيث تناقش آثاره وخيارات التكيف المتاحة لقطاع الأغذية الزراعية ، وتحدد إجراءً (الإجراء 9) "للتعاون مع القطاع الصناعي لدعمه في بناء القدرة على التكيف في أنظمته وممارساته(DAFM" .2018.) ، ومع ذلك ، تنص الخطة على "قلة الخبرة في مجال سياسات التكيف بين القطاعات" ، وتصف خطط التكيف القطاعية الاثنتي عشرة بأنها "الجولة الأولى من الخطط... التي تُقدم معلومات اساسية " .(2018، DAFM) وهذا يُشير إلى أن التعاون مع الشركات يُعد إحدى المراحل الاتية في تنفيذ الخطة .

وبالمثل ، فإن العديد من استراتيجيات التكيف التي أعدتها السلطات المحلية بموجب إطار العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ لا تقدم حتى الآن إرشادات للشركات ، ولكنها تدرك الترابط بين استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ المحلية وقدرة الشركات المحلية على الاستجابة للمخاطر والفرص . على سبيل المثال ، تُقر خطة عمل مجلس مدينة دبلن بشأن تغير المناخ لعام 2019 "بدور مجتمع الأعمال في معالجة تغير المناخ" وتنص على أنها "ستتعاون مع مجتمع الأعمال والهيئات ذات الصلة مثل غرفة التجارة ومكتب المؤسسات المحلية" (مجلس مدينة دبلن، 2019، ص 23) . ومع ذلك ، فإن هذا النهج ليس شاملاً لجميع السلطات المحلية .

أهداف البحث

عادةً ما تُدرك الشركات الأيرلندية الكبيرة التأثيرات المتعلقة بالمناخ وتُقيّم استجابتها وقدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ . وقد لا تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على دراية كافية . قد تتخذ هذه الشركات خطواتٍ لتقليل استهلاكها للطاقة أو زيادة إعادة التدوير لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف . ومع ذلك ، فإن الكثير منها لم يأخذ في الحسبان المخاطر في سلسلة التوريد ، وتغير تفضيلات المستهلكين ، واحتمالية أو توقيت اتخاذ إجراءات سياسية بشأن انبعاثات الكربون ؛ كما أنها لم تستكشف الفرص المحتملة المتعلقة بالمناخ . و وفقًا لمكتب الإحصاء المركزي (CSO) ، شكلت الشركات الصغيرة والمتوسطة 99.8% من إجمالي عدد الشركات الأيرلندية البالغ حوالي 250,000 شركة في عام 2016 (CSO، 2016) .

قد تُشكل معالجة مخاطر وفرص التكيف مع المناخ لهذه الشركات الفردية تحديًا . بسبب محدودية المعرفة المتخصصة الداخلية ، وضيق الوقت / الموارد ، والميل إلى التركيز بشكل رئيسي على المخاطر قصيرة الأجل دون إيلاء اهتمام كافٍ للمخاطر التي قد تنشأ على المديين المتوسط والطويل . تحتاج هذه الشركات إلى الدعم والتوجيه والطرق المختصرة والأدوات اللازمة لتطوير مرونتها في مواجهة تغير المناخ (سكولوديس وآخرون، 2020) . كان الهدف من هذا البحث إجراء تحليل مفصل يدعم الشركات الأيرلندية

- سواءً الشركات الكبرى أو الشركات الصغيرة والمتوسطة - لتطوير مرونتها في مواجهة تغير المناخ من خلال :

- تطوير أو تكييف إطار عمل مناسب لتحديد وتقييم وإدارة / استغلال مخاطر وفرص المناخ ؛
- تطوير معرفة مفصلة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على أساس قطاعي ، مع التركيز على قطاعات الاقتصاد التي لم تخضع بعد لقدر كبير من الدعم البحثي / السياسي الوطني ؛
- التواصل المباشر مع القطاع الخاص والتواصل بلغته ، أي ترجمة تأثيرات المناخ إلى مخاطر وفرص ومتطلبات تجارية على الصعيدين التجاري والمالي ؛
- استكشاف إمكانية استخدام القنوات المتاحة للوصول إلى القطاعات بشكل جماعي ، على سبيل المثال من خلال الجمعيات الصناعية وغيرها من القنوات التي تلجأ إليها الشركات للحصول على التحديثات والاتجاهات والمعلومات .

ستكون النتيجة توجيهًا قطاعيًا بسيطًا للشركات حول كيفية تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وتقييمها وتحديد أولوياتها والاستجابة لها ، أي كيفية تطوير القدرة على التكيف مع تغير المناخ ، بهدف دعم هدف السياسة الوطنية المتمثل في القدرة على التكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2050 . وستشمل عملية تطوير البحث أيضًا مشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة ، مما سيؤدي إلى زيادة الوعي بمخاطر وفرص المناخ في القطاع الخاص الأيرلندي .